٣١٧٦ (د-٢٨) عملية السنتين الأولى لاستعراض وتقييم مجموع التقدم المحرز في تنفيذ الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثاني

ان الجمعية العامة ،

وقد اضطلعت ، وفقا للفقرة ٨٣ من قرارها ٢٦٢٦ (د - ٢٥) المتخذ في ٢٤ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٠ ، بدراسة للتطورات الاقتصادية والاجتماعية الحادثة منذ استهلال عقد الأمم المتحدة الانمائي الثاني ،

تعتمد النص التالي ، المتعلق بعملية السنتين الأولى لاستعراض وتقييم مجموع التقدم المحرز في تنفيذ الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثاني :

استعراض وتقييم التقدم المحرز في تنفيذ الاستراتيجية الانمائية الدولية

المحتويات

	الفقرات
أولا - مقدمة	١ - ١١
ثانيا - تقييم عام	١٢ - ٣٦
ألف - بلوغ الغايات والأهداف	١٢ - ١٧
باء - جهود البلدان النامية	١٨ - ٢٣
جيم - أداء البلدان المتقدمة النمو	٢٤ - ٣٢
دال - نظرة عامة	٣٣ - ٣٦
ثالثا - الاجراءات الجديدة	٣٧ - ٦٩
ألف - التدابير التي ينبغي أن تتخذها البلدان النامية	٣٨ - ٤٩
باء - التدابير التي ينبغي أن تتخذها البلدان المتقدمة النمو	٥٠ - ٦٦
جيم - التدابير التي ينبغي أن يتخذها المجتمع الدولي	٦٧ - ٦٩

أولا ـ مقدمـــــة

١ـ كانت فكرة القيام بعملية استعراض كل سنتين ، هذه الفكرة التي اعتمدت في عام ١٩٧٠ ، تفترض بحد ذاتها ان هذا الاستعراض سيكون مناسبة لاجراء تقييم عريض الخطوط للنتائج التي تم بلوغها وللخلوص من هذا التقييم بقرارات من أجل المستقبل . على أن المعلومات عن تجربة السنتين الأوليين من عقد الأمم المتحدة الانمائي الثاني (١٩٧١ ـ ١٩٧٢) ليست ، حتى الآن ، كافية لاتاحة القيام بتحليل كامل وواقعي وشامل للتقدم المحرز أو للفشل المصادف ، أو تحديد أهداف جديدة يمكن أن تثير التساؤلات من جديد حول تلك الواردة من قبل في الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثاني (٧٤) . ولكن ماطرأ من تغيّرات في الفهم النوعي للمؤشرات الحالية وما اقترح من تعديل فيها ، في الوقت نفسه ، لا يبرر التخلي عن محاولة التقييم الكمي حيثما أمكن ذلك . وأيا يكن الحال فان الاستعراض والتقييم لا يهدفان الى تحليل أمثلة تقدم معزولة أو دراسة مؤشرات محددة ، بل الى تقييم الاتجاهات العامة والتقدم المحرز في تحقيق الانماء الاقتصادى والاجتماعي المتكامل .

ويتضح من هذا التقييم أن تجربة السنتين الأوليين تظل مصدر قلق شديد .

٢ـ لقد مر العالم منذ عام ١٩٧٠ بسلسلة من الأزمات النقدية كانت لها مضاعفات خطيرة وخاصة في البلدان المتنامية بسبب كونها أقل مناعة ضد الهزة الاقتصادية الخارجية. وبالاضافة الى ذلك حدثت تغيرات هامة في العلاقات الاقتصادية الدولية ، وخاصة بين البلدان المتقدمة . وفي الوقت نفسه أصبح المجتمع الدولي ، بشكل واضح ، أكثر وعيا لترابط المشاكل المشتركة بين أعضائه ، بل ، على وجه خاص ، أكثر وعيا لترابط فئات المشاكل المختلفة بعضها عن بعض والتي كانت في الماضي ، حتى حين يعرض لها بالدراسة ، تعالج كل على حده . وتغير طبيعة العلاقات بين البلدان المتقدمة النمو يتيح الفرصة لاستنباط أشكال جديدة للتعاون الدولي ينبغي لها أن تراعي مصالح جميع البلدان ويفترض فيها أن تكسب زخما كبيرا للتقدم الاقتصادى والاجتماعي للبلدان النامية . ويتزايد الاعتراف بأن التوزيع الحالي للقوة الاقتصادية في العالم غير متوازن ؛ كما يزداد الناس بصيرة بأن البلدان النامية والمتقدمة النمو على السواء لها مصلحة مشتركة في أن يسير الاقتصاد العالمي على نمط رشيد ومنصف . كما أنه لابد أيضا لتزايد فهم العوامل التي تقرر مسار عملية الانماء أن يكون قوة مساعدة ايجابية .

٣ـ غير أن قضية الانماء ، اذا مانظر اليها من وجهة نظر العمل الدولي المضطلع به منذ عام ١٩٧٠ ، قد أضاعت زخمها . فعلى الرغم من الاجراءات التي اتخذتها بعض البلدان المتقدمة النمو ، لم يحرز التدفق الاجمالي الصافي للموارد المالية الى البلدان النامية أى

---

(٧٤) القرار ٢٦٢٦ (د ـ ٢٥) .

اقتراب من الأهداف المحددة في الاستراتيجية الانمائية الدولية ، كما أن نسبة المساعدة الانمائية الرسمية الصافية الي الناتج القومي الاجمالي للبلدان المتقدمة النمو ، هذه النسبة ذات الأهمية الحاسمة ، لم تزدد عمليا على الاطلاق . ورغم توسع عمليات المؤسسات المالية الدولية في السنوات الأخيرة ، فان القيود الشديدة المفروضة على عملياتها أدت الى عدم توسع هذه العمليات بمثل سرعة توسع الطلب عليها ، وبالتالي الى خلق صعوبات أمام البلدان النامية في وقت تبلغ فيه حاجة هذه البلدان الى المساعدة الانمائية أوجها . كما أن بعض نشاطات بعض الشركات الدولية كانت أيضا مصدرا للقلق في عدد من الحالات . وعلى الصعيد التجارى أحرز بعض التقدم ، ولكن لم تأت التجديدات ولا التدابير التنفيذية متمشية مع التوقعات .

٤ــ ان الاستراتيجية قد صممت بطريقة تتميز بالديناميكية والنظرة المستقبلية ، ومن الواجب أن تنفذ وفقا لهذه الطريقة . وقد ظهرت منذ اعتماد الاستراتيجية اهتمامات جديدة ومفاهيم جديدة تؤثر في العملية الانمائية للبلدان النامية في حين أصبحت اهتمامات أخرى أكثر الحاحا . ومن ذلك ، الضغوط التضخمية العنيدة في أهم البلدان المتقدمة النمو ، والاضطرابات النقديه ، المؤثرة بصورة خاصة في البلدان النامية ، والاهتمام بصيانة البيئة البشرية وعلاقة هذه البيئة بالانماء ، والتبعية المتبادلة بين الانماء والعوامل السكانية ، ومشكلة فقر الجماهير وبطالتها وتوزيع الدخل في بلدان عديدة ، وأثر الشركات المتعددة البلدان ، وخطر حدوث نقص عالمي في الأغذية ، واحتمالات استغلال الموارد المعدنية لقاع البحار الموجود خارج حدود الولاية القومية .

٥ــ ورغم أهمية الجهود المبذولة من قبل البلدان النامية ، فواقع الأمر أن المعدل الوسطي لنموها الاقتصادى سجل انخفاضا فعليا عن المستوى الذى بلغه في أواخر العقد الماضي . يضاف الى ذلك أن هذا المعدل يحجب تباينات كبيرة في معدلات النمو الاقتصادى التي حققتها البلدان النامية المختلفة ولا تلوح في الأفق حتى الآن حتى بداية أولى متواضعة نحو تضييق الهوة على صعيد مستويات المعيشة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية ، هذه البداية التي نصت عليها الاستراتيجية .

٦ــ ان هدف الانماء يجب أن يحتل مكانا مركزيا في مجموعة المشاكل الكبيرة التي يتوجب على المجتمع الدولي أن يلتمس لها ، بصورة عاجلة ، حلولا فعلية ومتلائمة . والسلم والأمن الدوليان ، المؤسسان على العدل ومبادىء السلامة الاقليمية وتقرير المصير والتحرر من جميع الضغوط الخارجية على السيادة ، والحريات الأساسية والمبادىء الأخرى الواردة في ميثاق الأمم المتحدة ، هما شرطان ضروريان للتقدم الاجتماعي والاقتصادى لجميع البلدان . ومن شأن امتداد تراخي التوتر الى جميع مناطق العالم على أساس المبادىء السابقة الذكر ، اذن ، أن يمكن جميع البلدان بصرف النظر عن نظمها الاجتماعية والاقتصادية أو مستوى نمائها ، من الافادة من هذا التطور واستخدامه لتحقيق أهداف وغايات عقد الأمم المتحدة الانمائي الثاني على صعيد التقدم

الاقتصادى والاجتماعي . والسلم والأمن ، والتحرر من كافة أشكال الضغط والاكراه الخارجيين ، ومناخ الانفراج الشامل ، يمكنها وينبغي لها أن تهيئ فرصا أكبر للمساعدة الانمائية لصالح البلدان النامية . وسيسهم تعجيل تقدم البلدان المتنامية ، بدوره ، في تيسير تحقيق المزيد من الاستقرار وتعزيز السلم والأمن العالميين .

٧ــ وهناك أجزاء من العالم النامي لا تزال حتى الآن خاضعة للاستعمار والتمييز العنصرى والفصل العنصرى والاحتلال الأجنبي ، ولأشكال أخرى من الضغط الخارجي على سيادتها وحقوقها الأساسية ، الأمر الذى يلحق الأذى بالجهود الانمائية التي تبذلها الشعوب والبلدان المعنية . ولذلك ينبغي السعي ، بدون ابطاء ، الى ازالة جميع هذه العوامل السلبية .

٨ــ ويلزم القيام بعمل عاجل لتنفيذ مالم ينفذ حتي الآن من تدابير السياسة العامة التي اعتمدت في الاستراتيجية . ومن الجوهرى أن تبرهن البلدان المتقدمة النمو على أن لديها الارادة السياسية اللازمة لايلاء أولوية أعلى لتنفيذ هذه التدابير بحيث توفر اطارا يفضي الى تعجيل تقدم البلدان النامية . كما ينبغي على البلدان النامية ، بوصفها المسؤولة الأولى عن انماء ذاتها ان تواصل تنفيذ ما اتخذته من تدابير السياسة العامة وأن تعزز هذا التنفيذ .

٩ــ ويظل المقصد الأساسي تخفيف الفوارق الفادحة في النماء الاقتصادى والرفاه الاجتماعي ، هذه الفوارق التي اتسعت فجوتها بين بلدان العالم ، وأحيانا في داخل البلد الواحد منها ، ومكافحة الفقر ، وذلك خاصة باللجوء الى طرق تحسّن حالة أكثر الفئات فقرا داخل البلدان الفقيره . فهذه هي روح الاستراتيجية الانمائية الدولية التي اعتمدتها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بالاجماع عام ١٩٧٠ ، هي أيضا الروح التي استرشد بها في أول عملية لاستعراض وتقييم هذه الاستراتيجية .

١٠ــ ان الأهداف والغايات الرئيسية للاستراتيجية الانمائية الدولية تكمل بعضها بعضا الى حد كبير . فالزراعة ، التي هي في الوقت الحاضر قطاع النشاط السائد في معظم البلدان النامية ، والتي هي الآن مصدر قلق شديد للكثير من هذه البلدان ، ينبغي أن توسّع وتنوّع وتعصّر . كما ينبغي تقوية الدور التحويلي الذى تقوم به الصناعة في مجال انماء الزراعة والنقل وبعض القطاعات الأخرى ، وكذلك زيادة قدرتها على استيعاب نسبة أكبر من اليد العاملة المتزايدة . ذلك ان الانماء يشمل الكثير من الأهداف والبرامج التي من شأنها ، اذا ما جعلت متكاملة كما ينبغي ، ان تحدث زيادة في الانتاج وكذلك تحسينا في العمالة ، وتوزيع الدخل ، والتعليم ، والصحة ، والتغذية . فالانسان هو في آن معا منتج ومستهلك ؛ ورفاهه هو عامل بالغ الأثر في الانماء ونتيجة نهائية له في وقت واحد . وابعاد الانماء هذه تتطلب نظرة تخطيطية موحدة وارادة سياسية لاحداث التغييرات الهيكلية والمؤسسية الضرورية في ضوء الظروف السائدة في البلدان المعنية . والبلدان النامية التي تحدث هذه التغييرات تحتاج لا الى التشجيع وحده بل الى مساعدة دولية مناسبة أيضا .

١١ ـ على ضوء الخلفية التي رسمت معالمها أعلاه ، جرى الاضطلاع بعملية الاستعراض والتقييم الشاملين الأولى بالاستناد الى تقييم عام لسجل النتائج المحرزة بشأن بلوغ أهداف وغايات الاستراتيجية الانمائية الدولية وتنفيذ تدابير السياسة العامة المتخذة في هذا الصدد ، في ضوء الجهود المبذولة من قبل البلدان النامية وأداء البلدان المتقدمة النمو . والمفروض في هذه العملية أن تؤدى حتما الى مزيد من الدقة في تحديد تدابير السياسة العامة اللازمة لتنفيذ أحكام الاستراتيجية . كما أن في وسعها ، بانتظار ذلك ، ان تسهل وضع ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية . (٧٥) .

ثانيا ـ تقييم عام

ألف ـ بلوغ الغايات والأهداف

١٢ ـ ان الحساب الختامي للسنتين الأوليين لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثاني يبين أن المشاكل الانمائية ، بدل أن تحل ، قد أصبحت متزايدة الحدة . وفي حالات كثيرة حدث انتكاس بالمقارنة مع الحالة التي كانت سائدة في الشطر الأخير من العقد الماضي ، وان كان الازدهار الاقتصادى السريع الذى يحدث مؤخرا في البلدان الصناعية قد أتي ، مؤقتا على الأقل ، ببعض المزايا لبعض البلدان المتنامية . وفيما يلي ، في الفقرات ١٣ الى ١٧ ، تعداد لأهم سمات النتائج المحرزة بشأن بلوغ أهداف وغايات الاستراتيجية الانمائية الدولية .

١٣ ـ ان الدلائل الأولية (٧٦) ، توحي بأن متوسط المعدل السنوى لنمو الناتج المحلي الاجمالي للبلدان النامية خلال السنتين الأوليين لعقد الأمم المتحدة الانمائي قد قارب ٥ر٥ في المائة ، وهو نفس متوسط عقد الأمم المتحدة الانمائي الأول (١٩٦١ ـ ١٩٧٠) وهذا لا يزال أقل بنحو ١٠ في المائة من النسبة (البالغة ٦ في المائة) المستهدفة للعقد الانمائي الثاني .

---

(٧٥) قرار مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والانماء ٤٥ (د ـ ٣) المتخذ في ١٨ آيار/ مايو ١٩٧٢ . أنظر : أعمال مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والانماء ، الدورة الثالثة ، المجلد الأول ' التقرير والمرفقات' (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع : E.73.II.D.4) ، المرفق الأول ، ' ألف ' .

(٧٦) ان البيانات الكمية الواردة هنا تستند على البيانات المؤقتة الواردة في ' دراسة الأحوال الاقتصادية العالمية ١٩٧٢ ' (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع : E.73.II.C.1) ، كما استكملها فيما بعد مركز التخطيط الانمائي والاسقاطات الانمائية بالأمانة العامة للأمم المتحدة في تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٣ ، وعلي اسقاطات ديموغرافيه يبدو أنها تشير الى معدل سنوى للزيادة في سكان البلدان النامية يتجاوز ٥ر٢ في المائة .

أما معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الفـــردى لهذه البلدان فلم يتجاوز كثيـرا ٥ر٢ فـــي المائة . وقد اختلفت معدلات النمو العام المحرز اختلافا واسعا من منطقـة الى أخرى ، وضمـن المنطقـــة الواحـــدة . وسجلت بـــلدان ناميـة عديدة ، وخاصة أقلها نموا، معدلات أدنـي (أنظر الجدول ١) .

الجدول ١ ــ الناتج المحلي الاجمالي

(هدف الاستراتيجية الانمائية الدولية ، ١٩٧١ ــ ١٩٨٠ : ٦ في المائة سنويـــا)

	متوسط معدل التغيير السنوى (١٩٦١ــ١٩٧٠) بالنسبة المئويـة	النسبة المئوية للتغيير بالمقارنة مع السنة السابقة	
		١٩٧١	١٩٧٢
البلدان النامية (المجموع)	٥ر٥	٤ر٥	٥ر٥
أمريكا اللاتينية	٥ر٦	٦ر٣	٦ر٤
افريقيـــــا	٤ر٨	١ر٤	٥ر٠
آسيا الغربيـــة	٨ر١	١٠ر٤	١٠ر٨
آسيا الجنوبية والجنوبية الغربية	٥ر٠	٣ر٤	٣ر٣

المصدر: ' دراسـة الأحوال الاقتصاديـــة العالميـــة ، ١٩٧٢ '، ومركز التخطيـــط الانمائـــي والاسقاطـات السياســـات الانمائيـــة بالأمانـــة العامـــة للأمم المتحـــدة .

١٤ ــ ان الأحـــوال الجوية غير الملائمـــة قد أدت الى تفاقم العجز الهيكلي فـــي القطـــاع الزراعـــي . وطـرأت على الانتـــاج الزراعـــي نكسـة خطيـرة فـي عـدد كبيـر مـن البلـدان ؛ وكان معـــدل التوسـع ، وخاصـــة فـي البلـدان الناميـة ، أدنـي بكثيـــر مـن نسبـــة الـ ٤ في المائـــة المستهـدفة فـــي الاستراتيجيـــة (أنظر الجدول ٢) .

الجدول ٢ـ الانتاج الزراعي

(هدف الاستراتيجية الانمائية الدولية ، ١٩٧١ ـ ١٩٨٠ : ٤ في المائة سنويا)

	متوسط معدل التغيير السنوى (١٩٦١ـ١٩٧٠) بالنسبة المئوية	النسبة المئوية للتغيير بالمقارنة مع السنة السابقة	
		١٩٧١	١٩٧٢
البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي	٢ر٥	٦	١ ـ
البلدان ذات الاقتصاد المخطط مركزيا	٣ر٠	٢	١ ـ
البلدان النامية	٢ر٨	١	ـ

المصدر : دراسة الأحوال الاقتصادية العالمية ، ١٩٧٢ ، ومركز التخطيط الانمائي والاسقاطات والسياسات الانمائية بالأمانة العامة للأمم المتحدة .

١٥ـ لقد توسع انتاج السلع بمعدل قارب معدل الـ ٨ في المائة المستهدف في الاستراتيجية (أنظر الجدول ٣) . غير أن القاعدة الصناعية لا تزال في معظم البلدان النامية أضيق من أن تسمح بالتوسع الذاتي اللازم لتلبية حاجات أى من السوقين المحلية أو الخارجية . وبالاضافة الى ذلك ، لا يزال نمو الروابط بين القطاع الصناعي وقطاعات الاقتصاد الأخرى بعيدا عن الكفاية .

الجدول ٣ـ الانتاج الصناعي

(هدف الاستراتيجية الانمائية الدولية ، ١٩٧١ ـ ١٩٨٠ : ٨ في المائة سنويا)

	متوسط معدل النمو السنوى (١٩٦١ـ١٩٧٠) بالنسبة المئوية	النسبة المئوية للتغيير بالمقارنة مع السنة الماضية	
		١٩٧١	١٩٧٢
البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي	٥ر٨	١ر٣	٦ر٧
البلدان ذات الاقتصاد المخطط مركزيا في أوروبا الشرقية	٨ر٦	٨ر٤	٧ر٣
البلدان النامية	٦ر٤	٧ر٦	٨ر١

المصدر : دراسة الأحوال الاقتصادية العالمية ، ١٩٧٢ ، ومركز التخطيط الانمائي والاسقاطات والسياسات الاقتصادية بالأمانة العامة للأمم المتحدة .

١٦- لقد توسعت كمية صادرات البلدان المتنامية بمعدل سنوى أدني بوضوح من الهدف الذى يزيد قليلا عن ٧ في المائة كما هو محدد في الاستراتيجية . ففي معظم البلدان النامية كان المعدل حوالي ٥ في المائة فقط ، وهذا أدني بوضوح من المعدل المنجز في العقد الماضي . كذلك كان توسع كمية الواردات أدنى بشكل بارز من التوسع المستهدف في الاستراتيجية والذى يقل بعض الشيء عن ٧ في المائة . وبينما ازدادت قيمة صادرات البلدان النامية في عامي ١٩٧١ و ١٩٧٢ ، محسوبة بدولارات الولايات المتحدة ، بمعدل متوسط قدره ١٥ في المائة ازدادت قيمة وارداتها بنسبة ١٢٫٨ في المائة . وقد تردت معدلات التبادل التجارى لمعظم البلدان النامية في عام ١٩٧١ بعد اتسامها باستقرار نسبي شامل طوال العقد السابق ، ولم تتحسن هذه المعدلات تماما في عام ١٩٧٢ (أنظر الجدول ٤) .